Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

Rehabilitation and support services for residents with special needs in the city of Bani Walid

Ejilia Almorook Omar Ali*
Department of Geography, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya.
* Email (for reference researcher): EjiliaAli@bwu.edu.ly

الخدمات التأهيلية المساندة لسكان ذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة بني وليد

إعجيلية المبروك عمر علي*
قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

تاريخ الاستلام: 07-01-2026، تاريخ القبول: 21-02-2026، تاريخ النشر: 27-02-2026.

الملخص

علي الرغم من تضارب الأرقام والاحصائيات في ليبيا حول عدد ذوي الإعاقة إلا أن تمة حقيقة واضحة أن عددهم في تزايد بشكل ملحوظ ، إن دور الجغرافيا التطبيقي يجعلها من العلوم المهمة في حل قضايا المجتمع كما أن التناول الجغرافي لهذه القضايا يلقي كثيراً من الأضواء على هذه المشكلة بعيدا عن نظرة العلوم الطبية والاجتماعية والقانونية لهذه المشكلة، حيث تهدف هذه الدراسة تحليل حجم سكان ذوي الاحتياجات الخاصة ونوعهم والفئات العمرية ومستوي الخدمات المساندة والمقدمة لهم من حيث التوفير وإبراز الفجوة القائمة بين الإحتياجات الفعلية لهذه الفئة وحجم الخدمات المتاحة ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بالمنهج المكاني من خلال تحليل وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية والتأهيلية ،إلي جانب الاستفادة من البيانات الإحصائية الرسمية والدراسات السابقة في ليبيا ذات الصلة ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود قصور واضح في عدد ونوعية الخدمات المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلي تركزها المكاني غير العادل ، وضعف التكامل المؤسسي بين الجهات المعنية ، الأمر الذي أنعكس سلبا علي هذه الفئة وقدرتها في الإندماج الإجتماعي والإقتصادي.

الكلمات المفتاحية :ذوي الاحتياجات الخاصة ، الإعاقة ، حجم السكان ذوي الاحتياجات الخاصة ، الخدمات التأهيلية المساندة ، جغرافيا خدمات.

Abstract

Despite the conflicting numbers and statistics in Libya about the number of people with disabilities, it is a clear fact that their number is increasing significantly. The role of applied geography makes it one of the important sciences in solving society's issues. Geography's treatment of these issues sheds a lot of light on this problem away from the view of medical, social and legal sciences of this problem. This study aims to analyze the size of the population of people with special needs, their gender, age groups and the level of services provided to them in terms of saving and highlight the gap between the actual needs of this category and the size of available services. The study relied on the descriptive analytical method supported by the spatial method Through the analysis and distribution of health, educational and rehabilitation services, in addition to benefiting from official statistical data and previous studies in relevant Libya, the results of the study showed a clear deficiency in the number and quality of support services for people with special needs, in addition to their unfair spatial concentration, and the weakness of institutional integration between the concerned authorities, which reflected negatively on this category and its ability to integrate socially and economically.

Keywords: People with special needs, disability, population size of people with special needs, supportive rehabilitation services, geography of services

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

المقدمة:

تعد الخدمات التي تخص فئة السكان من ذوي الاحتياجات الخاصة ووجودها وتوفيرها واجب إنساني قبل أن يكون أساسي حيث تمثل الخدمات المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة أحد المؤشرات الأساسية على مستوي التنمية الاجتماعية والعدالة المكانية داخل المدن ، ومع تزايد الاهتمام بحقوق ذوي الاعاقة على المستويين الدولي والمحلي ، أصبح من الضروري دراسة هذه الخدمات ضمن إطار علمي يراعي البعد المكاني والسكاني ، وليس الاقتصار علي الجوانب الصحية فقط ، ومن هذا السياق تبرز جغرافيا الخدمات والسكان كأحد المناهج القادرة علي تفسير التفاوت في فرص الحصول على الخدمات سواء أن كانت " علاجية أو تأهليه أو تعليمية أو نفسية " ، ومن خلال تحليل العلاقة بين توزيع السكان ومواقع الخدمات وسهولة الوصول إليها ، في عام 2008 وقعت ليبيا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، غطت الأطر التشريعية للضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية والاستحقاقات " بما في ذلك قانون عام 1987 خصيصا للأشخاص ذوي الإعاقة ، وتوجد وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل إعادة وتأهيل الخدمات المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية الأخرى ، وكانت وزارة الصحة مسؤولة عن الرعاية الطارئة والأولية لهم ، وبصرف النظر عن المعاشات التقاعدية كان الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مؤهلين للحصول على معدات مجانا في المستشفيات ومراكز إعادة التأهيل المعنية، وإن سكان ذوي الإعاقة يمثلون أكثر من 16 في المئة من سكان العالم وهناك بلدان كثيرة قطعت أشواطا كبيرة في جمع بيانات الإعاقة في إطار عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية الروتينية ومع ذلك فهناك نقص في التحليل المنهجي للبيانات المتاحة وتصنيف مؤشرات السياسات الموحدة مما يحد من إستخدامها في وضع السياسات ورصدها. ولم يجمع سوى عدد قليل من البلدان بيانات عن العراقيل التي تحول دون تحقيق اندماج وما يتصل بذلك من احتياجات للدعم ، تنشأ الفرص من ظهور نظم معلومات مترابطة للإدارة بيانات الإعاقة وتنسيقها عبر القطاعات. (منظمة الصحة العالمية، 2025)

علي الرغم من تضارب الأرقام والاحصائيات في ليبيا حول عدد ذوي الإعاقة إلا أن ثمة حقيقة واضحة أن عددهم في تزايد بشكل ملحوظ ، وفى ضوء تزايد أعداد المعاقين في ليبيا أصبحت هذه الظاهرة مجال للبحث في مختلف التخصصات، إلا أنها لم تنل الاهتمام الاكثر من قبل الجغرافيين، على الرغم من وجود صعوبات لهذه الظاهرة منها تضارب التعريفات و تباين الأرقام والمؤشرات و اختلاف المعايير التي تستخدم في توصيف المعاقين، هذا بالإضافة إلى قصور بعض الأدوات التي يمكن استخدامها في قياس بعض حالات الإعاقة ،وأن دور الجغرافيا التطبيقي يجعلها من العلوم الرائدة في حل قضايا المجتمع كما أن تناول الجغرافي لهذه القضايا يلقي كثيراً من الأضواء على هذه المشكلة وتعتبر شريحة من الشرائح السكانية وتدخل في مجال جغرافيا السكان بعيدا عن نظرة العلوم الطبية والاجتماعية والقانونية لهذه المشكلة.

مشكلة الدراسة

لم تلقى دراسة السكان ذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات المتوفرة لهم الاهتمام الذي لقته الموضوعات الأخرى في جغرافيا السكان والخدمات لذلك لا يوجد دراسة جغرافية داخل المدينة تناولت مشكلات هؤلاء الفئة من السكان وخدماتهم ،وتساؤلات الدراسة هيا علي النحو التالي :-

1- ما هو واقع الرعاية والخدمات المساندة للسكان من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة بني وليد ؟
2- ما حجم سكان ذوي الإعاقة من حجم سكان المدينة ؟
3- ماهي أهم المشكلات التي تواجه سكان ذوي الإعاقة في المدينة؟

فرضيات الدراسة

1- زيادة نسبة عدد السكان ذوي الاحتياجات الخاصة في المدينة خلال السنوات الأخيرة .
2- الخدمات التأهيلية في المدينة والخدمات المساندة لهذه الفئة السكانية لا تتناسب مع أعدادهم .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

أهداف البحث :

1- يهدف البحث إلي معرفة توفر الخدمات المساندة لسكان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة أو لا .

2- تسليط الضوء علي دراسة شريحة من الشرائح السكانية وإبراز وتوفير صورة عن الخدمات المقدمة لهم.

أهمية البحث

1- يشكل السكان ذوي الإعاقة نسبة لابأس بها من حجم سكان المدينة مما يبرز أهمية دراسة هؤلاء الفئة السكانية.

2- معرفة التغيرات السكانية التي حدثت علي هذه الفئة السكانية خلال السنوات الأخيرة .

حدود منطقة الدراسة :-

تقع منطقة الدراسة جغرافياً في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا و فلكياً بين دائرتي عرض [31˚- و32˚30 شمالا] وبين خطي طول (13.30˚ و15˚44 شرقاً) حيث تقع في الجزء الجنوبي من إقليم طرابلس علي بعد حوالي 180 كم انظر خريطة رقم " 1 " وتعد من المدن ذات الامتداد الجغرافي الواسع والكثافة السكانية المتوسطة حيث تمتد علي مساحة وقدرها 19710 كم² . (أمانة التخطيط، 1978).

مصطلحات البحث

الإعاقة : تقر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن الإعاقة هي تفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقات مع الحواجز السلوكية والبيئية التي تعيق مشاركتهم الكاملة والفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين .(الأمم المتحدة ، 2020) .

ذوي الاحتياجات الخاصة : فئة غير متجانسة من السكان تعجز عن إنجاز مايستطيعه الآخرون لنقص في القدرات الجسمية والنفسية والعقلية إلى المدى الذي يحد من مشاركتها بصورة كاملة وفعالة في المجتمع.(الأمم المتحدة، 2015) .

خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة : تعني العملية الشاملة المنسقة لتوظيف الأنشطة والخدمات الطبية والنفسية والتربوية والتعلمية والمهنية لمساعدة المعاقين في تحقيق أقصي درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية بهدف تنميته في شتي جوانب النمو المختلفة لتمكينه من التوافق مع متطلبات بيئته الطبيعية للإعتماد على نفسه وجعله عضواً منتجاً في المجتمع . (سيد وحامد، 2013).

خريطة رقم (1) تبين موقع منطقة الدراسة

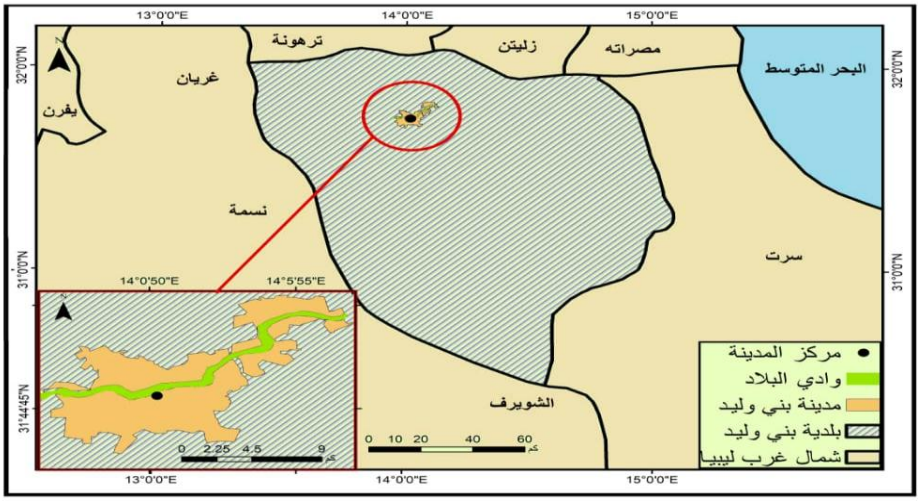

(أمانة التخطيط، 1978)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

مفهوم الإعاقة وأنواع فئات ذوي الإعاقة:

مفهوم الإعاقة معقد ويخلف في الاستخدام العام حسب الأشخاص لذا من الأهمية توفر تعريف واضح وملائم لعملية جمع البيانات ،كما إن مفهوم الإعاقة غير متجانس ويختلف باختلاف نوع الإعاقة وحدتها وسببها والعمر الذي ظهرت فيه ، وكيفية تفاعل الأشخاص ذوي الاختلالات الطويلة الأجل مع العوائق البيئية المختلفة قد تعود مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين ، حيث -تنص المادة 1 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة علي ما يلي :

" يشمل مصطلح ذوي الإعاقة كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية ، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (الأمم المتحدة ، 2020).

تصنيف الإعاقة :

من خلال دليل الإعاقة والخدمات الصحية الدامجة الذي نفذته مؤسسة التعزيز الاجتماعي والهيئة الطبية الدولة في سنة 2020 الذي جاء فيه إن تصنيفات الإعاقة لازالت غير موحدة علي مستوي العالم ، فلا زالت كل هيئة دولية أو دولة تعمل على تصنيفاتها الخاصة ، والتي تتعدل وتتبدل بين الحين والآخر بناء على تعاطيها مع قضايا الإعاقة من ناحية ومن منطلقات السياسات المتباينة ضمن النماذج المطروحة إلا أنها جميعا تتفق علي أن محاور الإعاقة أربعة :

1 -حركية 2- بصرية 3- سمعية 4- ذهنية.

ووضع الدليل محاولة لجمع ما توافق عليه الخبراء من تصانيف مفصلة للإعاقة من مصادر مختلفة علي النحو التالي :

1 -**الإعاقة الذهنية:** تشير إلى الأداء الوظيفي الذهني الذي ينخفض عن المتوسط بمقدار معياريين ، ويصاحبه عجز في السلوك الكيفي تظهر آثاره منذ الولادة حتى سن النضج ، وقد تبين من الإحصائيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة الدراسة أن يوجد بها 396 حالة للإعاقة الذهنية.

2 -**الإعاقة السمعية :** لقد ظهرت تعريفات متعددة للإعاقة السمعية منها هو أن الطفل الأصم كليا هو الذي فقد قدرته السمعية في السنوات الثلاثة الأولي من عمره، ونتيجة لذلك لا يستطيع اكتساب اللغة المحكية ، أما الطفل الذي فقد جزءا من قدرته السمعية ونتيجة لذلك يسمع عند درجة معينة وينطق حسب مستوي معين يتناسب ودرجة إعاقته السمعية ، بينت الاحصائيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة إن يوجد 68 حالة من الإعاقة السمعية تتباين بين 18 حالة أصم و49 حالة ضعيف السمع وحالة واحدة أبكم.

3 -**الإعاقة البصرية :** توجد تصنيفات مختلفة لهذا النوع من الإعاقة منها تصنيف من حيث الدرجة وتتضمن الإعاقة البصرية الكلية ، ومجموعة الإعاقة البصرية الجزئية ، وكذلك تصنف علي حسب السبب هناك مجموعة أسباب منذ الولادة مثل عوامل جينية أو أمراض معدية أو حصبة ألمانية ، أو تعرض الأم للأشعة السينية ومن أمثلتها حالات قصر النظر وولادة الطفل كفيفا كليا أو جزئيا ، وهناك مجموعة أسباب بعد الولادة وتتمثل في عوامل بيئية أو شخصية مثل التقدم في العمر أ وسوء تغذية أو حوادث أو أمراض تصيب العين ، وتوجد في منطقة الدراسة حسب جدول رقم "1" بين 65 كفيف البصر كليا ، و239 ضعيف البصر جزئيا أي بمجموع كلي 304 إعاقة بصرية في منطقة الدراسة.

4 -**الإعاقة الحركية :** وهي ناتجة عن عيوب أو إصابات بدنية أو جسمية وهيا متعلقة بالعظام والمفاصل والعضلات وذلك لأسباب وراثية أو مكتسبة وتصنف إلي المصابون باضطرابات تكوينية من توقف نمو الأطراف لديهم والمصابون بشلل الأطفال في الجهاز العصبي ، والمصابون بالشلل المخي بسبب خلل يصيب مناطق المخ ، والمعاقون حركيا بسبب الحوادث والحروب والكوارث الطبيعية وإصابات عمل ، ومن خلال البيانات الإحصائية في جدول رقم "1" لمنطقة الدراسة تبين إن المصابون بالشلل 480 حالة ، ومبتوري الأطراف نتيجة عدة أسباب مختلفة ذكرت سابقا يبلغ عددهم 70 حالة.

5 -**اضطرابات اللغة والكلام :** تتثمل في ضعف القدرة على التعبير وهذا ما يطلق عليه تأخر نمو اللغة أما اضطرابات الكلام تظهر في صور متعددة مثل ابدال والحذف والتلعثم.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6 -**الاضطرابات السلوكية :** يعد من الموضوعات الحديثة في مجال التربية الخاصة وتعددت المصطلحات التي تشير إلى هذا النوع منها اضطرابات الانفعالية والإعاقة الانفعالية والاضطرابات السلوكية وكل هذه المسميات تشير إلى أشكال السلوك غير المألوف لدي الأطفال ويحتاج إلي تدخل من قبل مختصين مجال علم النفس والتربية والطب النفسي ، يوجد من خلال الجدول التالي 221 حالة داخل منطقة الدراسة لكن لا يوجد تصنيف وتقسيم للعدد بخصوص هذه الفئة سواء اضطرابات اللغة والكلام أو اضطرابات سلوكية.

7 -**الأمراض المزمنة :** لاشك في أن بعض الأمراض تشكل عائقا كبيرا للمصابين بها في المشاركة والإنتاج منها السل وأمراض القلب والايدز والروماتيزم وزهايمر وغيرها حيث تعتبر بعض البلدان أصحاب هذه الأمراض من ذوي الإعاقة لما لها من تأثير سلبي على الأداء الوظيفي ومشاركتهم الفعالة.

القوانين الصادرة لذوي احتياجات الخاصة في ليبيا

إن النصوص والتوصيات الواردة في الوثائق والقوانين الدولية والمحلية تعتبر إن للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق ذاتها التي يتمتع بها كل البشر ، ولا يتم ذلك إلا عبر صياغة وتطبيق قوانين تحمي كل فئات المجتمع وتقدم لكل فئة ما يلزمها من الحماية والخدمات والفرص ، التي تضمن لها المشاركة والعيش الكريم ، ذوي الاحتياجات الخاصة يشكلون فئة مهمة في المجتمع الليبي ويواجهون تحديات قانونية واجتماعية في نيل حقوقهم بشكل كامل ، تتنوع التشريعات الليبية بين القوانين الليبية ، وتعهدات دولية ، وأحكام دستورية تتعلق بحقوق هذه الفئة(مركز المعلومات والتوثيق الصحي، 2023).

تظهر الكثير من الإشكاليات التي ربما تؤدي إلي القول بأن المجتمعات بمختلف مستوياتها لم ترق بعد إلى المستوى الذي يجب تحقيقه للقيام بالواجبات اللازمة اتجاه الأشخاص المعاقين ، ونظرا للارتفاع أعداد المعاقين في ليبيا مقارنة بعدد السكان ، فقد ارتفعت أعداد المعاقين نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد مؤخراً ، وتنوعت إعاقتهم من مبتوري أطراف إلى فاقدي السمع والبصر ، إلى مصابي بأمراض عقلية مختلفة هذه الأعداد والإعاقات المتنوعة تحتاج إلى رعاية مجتمعية علي مستوى الأفراد والحكومات .(التائب، 2023).

- منذ1971 بدأت السلطات الليبية في الاهتمام في الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إصدار قرار 627 الذي أنشأ لجنة لدراسة مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة واقتراح طرق ووسائل توفير رعاية التي يحتاجونها ، أعقب هذا القرار إنشاء معهد إعادة تأهيل الصم والبكم في عام 1972 واللجنة الوطنية لرعاية الأشخاص (Langhi et al., 2020).
- ومن القوانين الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا القانون رقم "5" لسنة 1987 بشأن المعاقين والذي نصت المادة الأولي منه علي " أن الوقاية من الإعاقة تقع مسؤوليتها علي الفرد والأسرة والجماعة والمؤسسات والتنظيمات والأجهزة الشعبية في المجتمع.
- أشار المشروع الليبي ف القانون رقم 5 لسنة 1987م بشأن المعاقين الباب الثاني تحت عنوان ،المنافع المزايا والمنافع المقررة للمعاقين، حيث نصت المادة 4 منه بقولها: "مع عدم اخلال بأي مزايا أو منافع مقررة للمعاقين بموجب تشريعات أخري يكون للمعاقين جميع فئاتهم وحسب احتياجات كل منهم، الحق في واحدة أو أكثر من المنافع والمزايا التالية، " الإيواء في مؤسسات الدولة الخاصة بهم، الخدمة المنزلية المعانة، التعليم، التأهيل أو إعادة التأهيل، الأجهزة المعينة التعويضية، العمل المناسب للمؤهلين منهم أو المعاد تأهيلهم ، متابعة العاملين منهم، إعفاء دخول العاملين منهم من الضرائب، التمتع بتسهيلات في استعمال وسائل النقل العام، الإعفاء من الضرائب الجمركية، التيسير عليهم في ارتياد الأماكن العامة، ومن تم تحديد اللوائح احتياجات كل فئة من المعاقين، من هذه المنافع والمزايا وشروط استحقاقها، كما نصت المادة "34" من ذات القانون، على أنشاء لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين" وتختص برعاية المعاقين، كما نصت المادة "36" من القانون، على استثناء ما نص عليه قانون الضمان الاجتماعي وقانون المعاش الأساسي من منافع ،تتحمل الخزانة العامة تكلفة المنافع والمزايا،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التي تقدم للمعاقين بمقتضي أحكام هذا القانون، وتدرج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية العامة للدولة سنويا (الشيباني والتائب، 2024).

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 281 لعام 2006 بشأن الموافقة علي إصدار لائحة تنظم بعض المزايا المحدد للأشخاص ذوي الإعاقة " تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ، التأهيل وإعادة التأهيل ، والعمل المناسب للمؤهلين ، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 3035 لعام 2008 بشأن تخصيص 5% من الموظفين للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وفي عام 2008 وقعت ليبيا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة غطت الأطر التشريعية لضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية والاستحقاقات (.كوسيك والسهولي، 2023).
- عملت الحكومة الليبية كخطوة لتفعيل الاتفاقية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بنصها في القانون الليبي في قانونه (رقم 2) لسنة 2013 بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في طرابلس- ليبيا بتاريخ 2013/2/21 والذي بموجبه نصت بنوده على حفظ حقوقهم والعمل بأحكام هذا القانون من تاريخ صدوره.
- اطلقت الحكومة الليبية المشروع الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اتفاقية تعاون وشراكة بين عدد من الوزارات ، في سنة 2021 والذي من خلاله عملت مراقبات التعليم في مختلف مناطق ليبيا على إعداد فصول تستقبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم الأساسي كخطوة لإدماجهم في مجتمعهم وإعطائهم الفرصة لتحقيق النمو الفكري والعاطفي والاتصال بالآخرين . (الأشهب، 2022).

أن أبرز التحديات هو ما يتعلق بالفجوة الكبيرة ما بين المعاهدات التي وقعت عليها الدولة وما بين أرض الواقع ، الذي يحمل الكثير من المشاكل والكثير من التمييز اتجاه هذه الفئة ، وكان مجلس الوزراء أصدر قراره رقم "38" لسنة 2022 الذي أقر بموجبه إنشاء " المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة " ومنحها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع مجلس الوزراء ، على أن يكون مقر المفوضية الرئيسي في مدينة مصراته ولها أن تفتح فروعاً للدعم والاستجابة بالبلديات بحسب الحاجة أما المادة الثالثة فنصت على أن تكون مهام المفوضية " تنظيم وتقديم الخدمات لشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها في مجالات التعليم والتعلم والمهارات التقنية ، والصحة العامة والعلاج والرعاية الطبية ، والتأهيل للعمل وممارسة النشطة الاقتصادية ، والدعم الأسري والاجتماعي ، والسكن والغذاء ،والرعاية طويلة الأمد .(بوابة الوسط، 2022)

سكان ذوي الاحتياجات الخاصة داخل منطقة الدراسة

إن عدد السكان ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام يتجه نحو التصاعد في ليبيا بشكل عام سواء بسبب أمراض وراثية أو الحروب ومخلفاتها أو أخطاء طبية وغير ذلك من الأسباب ، وحسب ما ورد في تقرير حول دراسة جازية شعيتير بعنوان " الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة بين الوطنية والدولية" إن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا في عام 2008 كان حوالي 73000 شخص وفي عام 2012 ارتفع العدد 91000 شخص وفي عام 2017 بلغ العدد 100000 شخص وفي نهاية عام 2018 وصل العدد 120000 شخص ، تظهر البيانات الإحصائية الصادرة عن مركز المعلومات والتوثيق الصحي أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين بصندوق التضامن الاجتماعي بمدينة بني وليد بلغ 1923 شخصا حتي 31 ديسمبر 2020 ، وهو ما يعكس حجما ملموسا من الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية داخل المجال الحضري للمدينة وأن تكون الخدمات والبنية التحتية لهم سهلة الوصول إليها ونشر و تحليل البيانات المتعلقة بالإعاقة بشكل روتيني، بما في ذلك تصنيف المؤشرات الموحدة حسب الإعاقة وحسب الخصائص العمرية والنوع والوضع الاجتماعي والاقتصادي متي أمكن ذلك واستخدام هذه البيانات في توجيه السياسات والبرامج الخاصة بهذه الفئة في المجتمع .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

جدول رقم "1" يبين إحصائية عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين بصندوق التضامن الاجتماعي بفرع سوف الجين حسب سبب حتي 2020/12/31

نوع الاعاقة	كفيف البصر	ضعيف البصر	أصم	ضعيف السمع	أبكم	تأخر ذهني	مشلول	مبتور	خزل	مرض نفسي	المجموع
العدد	65	239	18	49	1	396	480	70	376	221	1923

المصدر :- التقرير الاحصائي السنوي 2023 ، مركز المعلومات والتوثيق الصحي ص96 .

ومن خلال جدول رقم "1" لتوزيع العددي للأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين بصندوق التضامن الاجتماعي حتي سنة 2020 بلغ عددهم 1923 شخص حيث أظهر أن الإعاقة الأكثر انتشارا هيا الإعاقة الحركية "الشلل" سجلت أعلى عدد 480 حالة ،ما يشير إلى انتشار كبير للإصابات أو الأمراض المؤدية إلى العجز الحركي مما يعكس الحاجة الملحة لخدمات التأهيل الحركي والعلاجي ، تليها الإعاقة التأخر الذهني بلغ عددها 396 حالة وهو مؤشر إلى الحاجة إلى الخدمات تعليمية خاصة ومراكز الدعم النفسي والتأهيلي.
أما إعاقة الخزل الحركي عددها 376 حالة ما يعزز أهمية تطوير وحدات العلاج الوظيفي ، أما ما يخص الاعاقات الحسية أكثرها انتشارا ضعف البصر بلغ عددهم 239 حالة مقابل 65 حالة كفيف بصريا ، وضعف السمع سجل 49 حالة بينما الصم الكامل بلغوا 18 الحالة أ، ما يشير إلي إمكانية الاستفادة من المعينات السمعية بدلا من الاعتماد على لغة الإشارة في أغلب الحالات ،البكم حالة واحدة فقط ما يجعله أقل الأنواع الإعاقة تمثيلا إحصائياً ، أما المرض النفسي 221 حالة وهو رقم ذو دلالة اجتماعية مهمة يعكس الحاجة إلى ادماج خدمات الصحة النفسية ضمن منظومة الرعاية ،أما مبتوري الأطراف وصل عددهم 70 حالة نتيجة إعاقة عمل أو مرض مزمن أو نتيجة الحروب التي تعرضت لها البلاد بعد أحداث سنة 2011.

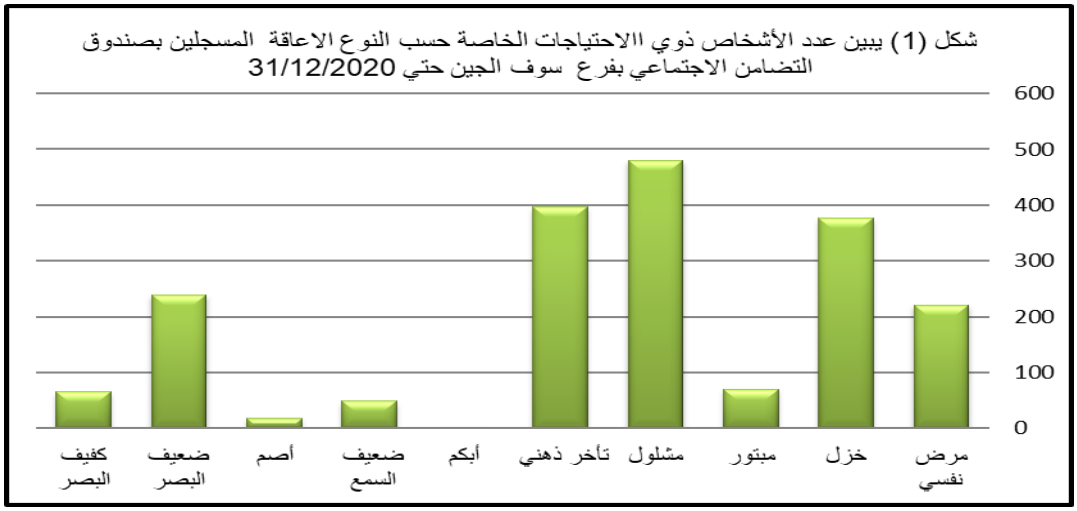

جدول رقم "2" إحصائية توضح عدد الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئة العمرية حتى 31-12-2020

الفئة العمرية	4-0	14-5	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	65- فأكثر
العدد	2	102	225	374	388	281	132	419

المصدر :- التقرير الاحصائي السنوي 2023 ، مركز المعلومات والتوثيق الصحي ص98.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

يبين الجدول رقم "2" التوزيع العمري للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الفئات العمرية التي سجلت أكثر عددا فئة 65 فأكثر بعدد419 شخصا وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين التقدم في العمر وازدياد معدلات الإعاقة ، تليها الفئة من 35- 44 سنة بعدد 388 شخصا ، تليها فئة من 25-34 سنة بعدد 374 شخصا ما يدل على وجود نسبة من الاعاقات في سن العمل والإنتاج ، تليها فئة 45-54 سنة عددها 281 حالة ، والفئة 15-24 سنة سجلت 225 حالة ما يشير تحديات مستقبلية في دمج ذوي الإعاقة في التعليم وسوق العمل ، الفئة الأقل عدد في تسجيل حالات الاعاقات هيا فئة الأطفال 0-4 سنوات بعدد 2 حالات تعود لعدم التشخيص في سن مبكرة أو ضعف التسجيل الرسمي لهذه الفئة العمرية.

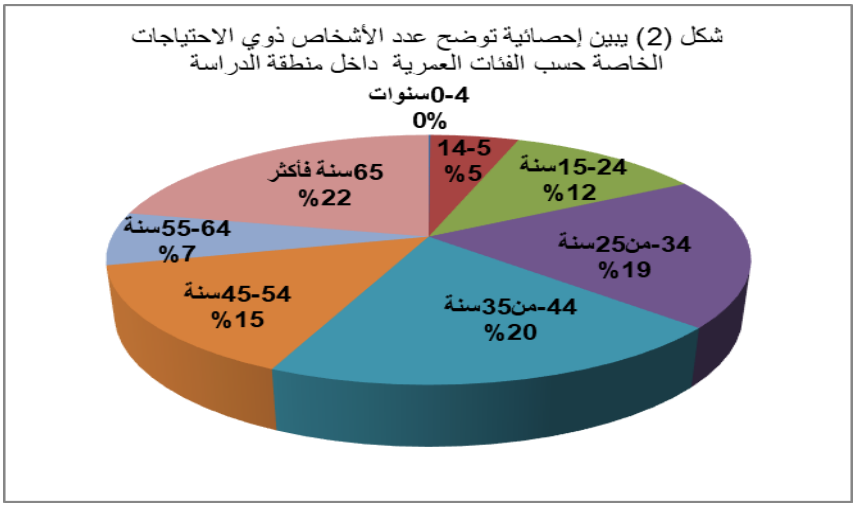

جدول رقم "3" إحصائية توضح عدد الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الجنس حتى 31-12-2020

النوع	ذكور	إناث	المجموع
العدد	1306	617	1923

المصدر :- التقرير الاحصائي السنوي 2023 ، مركز المعلومات والتوثيق الصحي ص97

يعرض جدول رقم "3" الفروق بين الذكور والاناث في عدد الاعاقات بين الجنسين حيث بلغ عدد الذكور 1306 حالة بنسبة 68% من مجموع الاعاقات في منطقة الدراسة ،بينما وصلت عدد الحالات الإعاقة بين الإناث 617 حالة بنسبة 32 % ، وإن تفسير هذه الفجوة بين الجنسين قد يرتبط بتعرض الذكور أكثر للحوادث العمل والمرور أو طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الذكوري ، وإن انخفاض نسبة الإناث قد يكون ناتجا جزئيا عن عدم التسجيل أو عوائق اجتماعية .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 1 - 2026 - Pages 282-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

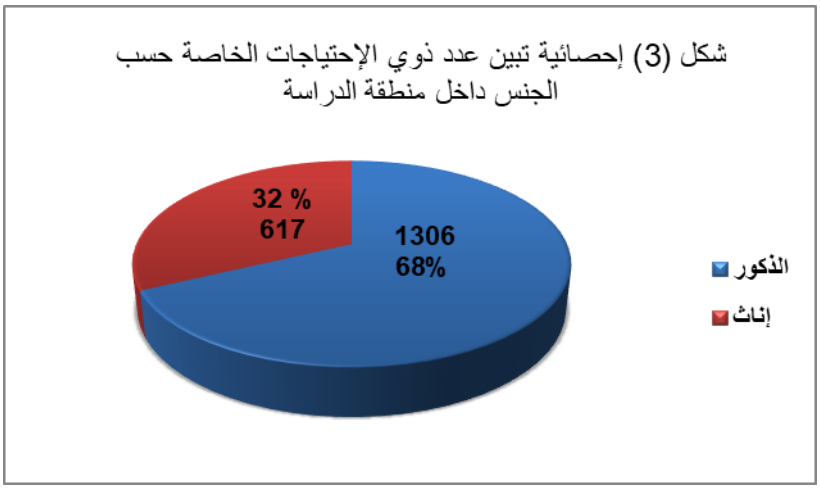

شكل (3) إحصائية تبين عدد ذوي الإحتياجات الخاصة حسب الجنس داخل منطقة الدراسة

الخدمات التأهيلية والمساندة لسكان ذوي الاحتياجات الخاصة داخل مدينة بني وليد

1- خدمات تعليمية :

تعرف الخدمات التعليمة للطلاب ذوي الإعاقة بأنها مجموعة من البرامج والدعم الأكاديمي المقدم طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تيسير وصولهم إلى المناهج الدراسية وضمان مشاركتهم الفعالة في الأنشطة التعليمة. تشمل هذه الخدمات مجموعة من التسهيلات ،تواجه فئة الطلبة ذوي الإعاقة بشكل عام الكثير من المعوقات في تكيفها واندماجها مع المجتمع وخاصة في المجتمعات العربية التي مازالت تفتقر إلى الكثير من التشريعات والأنظمة التي تمكن هذه الفئة من بناء مجتمع لتحيى حياة كريمة وتتفاعل بمقدار ما تمتلك من إمكانيات وقدرات، كما تسهل لها فرص التأهل والتطوير لتتجاوز نظرة الشفقة والعطف، والعالة على المجتمع ، وعلى الرغم من كل هذه المعوقات نجد فئة من الشباب ذوي الإعاقة يشق طريقه في وسط هذا الزحام وفي غباب توازن المعايير استطاعوا ان ينافسوا زملائهم على مقاعد الدراسة ليتعلموا في الجامعات وفي مختلف التخصصات. (الكوت واحمودة، 2025)

تشير نبيلة شريتيل في دراستها حول تطوي تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء الاتجاهات المعاصرة في سنة 2024 إلى أن منظومة التعليم في ليبيا لذوي الاحتياجات الخاصة ماتزال تواجه تحديات كبيرة أهمها نقص المعلمين المؤهلين ، وضعف استخدام التقنيات التعليمية الحديثة ، وغياب بيئات كمدرسية داعمة للدمج .وتعمل الحكومة الليبية بالشراكة مع اليونيسف علي تعزيز الدمج التعليمي من خلال المشروع الوطني للاندماج التعليمي والذي يهدف إلي تحسين فرص الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة إلا أن الواقع الجغرافي يشير إلى أن تطبيق المشروع في المدن الداخلية مثل مدينة بني وليد محدود لوجود قصور في التخطيط المكاني للخدمات ويعتمد ذلك على أيضا علي تهيئة بيئة مدرسية مناسبة وتدريب المعلمين وهو أمر يحتاج إلي التعزيز داخل مدينة بني وليد .

حيث يقتصر التعليم لذوي احتياجات الخاصة داخل منطقة الدراسة على مؤسسات محدودة الإمكانيات مثل مدرسة القدرات الذهنية التي تقدم برامج أساسية بسيطة ومتوسطة للتعليم والتأهيل السلوكي دون برامج دمج فعالة، ومن خلال الدراسة الميدانية لهيئة الصندوق التضامن فرع سوف الجين حيث يقدم من خلال عدد من الوحدات المتخصصة التابعة له الاحتياجات الأساسية والتأهيلية لهذه الفئات مثل وحدة التعليم والتأهيل التي يتبعها الآتي:

1. مركز الأمل للصم وضعاف السمع حيث يبلغ عدد الطلبة المسجلين بها نحو 15 طالب حيث يقدم خدمات تعليمية وتأهليه متخصصة لفئة الصم داخل منطقة الدراسة .
2. مركز سوف الجين للتوحد يبلغ عدد الحالات المسجلة به 20 حالة يقدم خدمات تعليمية وتأهليه للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. مركز المعاقين وتأهيل المعاقين يقدم خدمات علاجية وتأهليه وعلاج طبيعي لفئة ذوي الإعاقة.

2- الخدمات الاجتماعية والصحية

تعد الخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة من الركائز الأساسية لتقييم كفاءة الأنظمة الصحية في أي دولة ، إذا تمثل مؤشرا محوريا على مدى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الأساسية في الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة ، وفي ليبيا تمثل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة شريحة سكانية ذات احتياجات صحية معقدة تتطلب نظماً متكاملة من الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية ، بالإضافة إلى دعم نفسي واجتماعي يتوافق مع تتنوع أنواع الإعاقة وشدتها ، ورغم غياب إحصائيات وطنية حديثة وشاملة على مستوي الإعاقة أظهرت بعض الدراسيات تقديرات محلية تفيذ بأن نسبة ذوي الإعاقة تتراوح بين 2.9 % إلى 3.14 % من إجمالي السكان مع الاعتراف بوجود ثغراث بيانية كبيرة وصعوبة تحديثها بانتظام (UNMAS Libya, 2019) .

يواجه قطاع الرعاية الصحية الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة من تحديات في البنية التحتية والتنظيمية أبرزها محدودية المرافق الصحية المتخصصة وضعف برامج التأهيل الطبي ، ونقص الكوادر المؤهلة في مجالات العلاج الطبيعي والتأهيل الوظيفي والصحة النفسية ، كما تتأثر كفاءة تقديم هذه الخدمات بعوامل جغرافية وسكانية ، مثل التباين المكاني في توزيع المؤسسات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية ، وصعوبة الوصول إلي الخدمات الصحية في بعض المدن من ضمنها منطقة الدراسة الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى الاستفادة الفعلية من الرعاية الصحية لهذه الفئة لأن أغلبية هذه الخدمات تتركز في المدن الكبرى في حين تعاني معظم المدن المتوسطة والصغرى من نقص في المراكز الصحية التأهيلية والعلاج المتخصص .

حيث توفر وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال الصندوق التضامن الاجتماعي سوف الجين في منطقة الدراسة مجموعة من الخدمات الاجتماعية الداعمة للفئات الأكثر احتياجا وذلك في إطار الحماية الاجتماعية وتحسين مستوي المعيشة وتشمل :

الخدمات الصحية التي تشمل الدعم الصحي للحالات المرضية الحرجة والمزمنة ومرضي الفشل الكلوي وأمراض القلب المزمنة ومرضي الأورام وذلك بهدف تغطية بعض الاحتياجات العلاجية والتخفيف من الأعباء الصحية والمالية عن الأسر ،والمساعدات الاقتصادية من خلال تقديم الدعم المالي لكل من يحمل بطاقة إعاقة مقدمة من هيئة صندوق التضامن الاجتماعي الذي يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية، كما يقدم الصندوق مساعدات الكوارث الطبيعية والحروب للأسر المتضررة بما يساهم في الحد من آثار الأضرار المادية ودعم المجتمعي في الحالات الطارئة .

الخلاصة

بعد البحث والتقصي والتحليل عن وضع سكان ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا عامة ومنطقة الدراسة خاصة تبين من التقارير المتاحة والدراسات عن هذه الفئة من السكان بوجود فجوة هيكلية بين الإطار التشريعي المعلن ومستوي الخدمات الفعلية المقدمة على أرض الواقع فقد أشارت العديد من الدراسات إن الإعاقة ظلت مرتبطة لفترة طويلة محكومة بالمنظور الطبي / الخيري مع ضعف تبني النموذج الاجتماعي الذي يركز على إزالة العوائق البنيوية وتحقيق الدمج الشامل في العديد من المجالات ، إلي جانب محدودية البيانات الإحصائية الدقيقة اللازمة لتخطيط السليم للخدمات التي تحتاجها هذه الفئة داخل المجتمع ، وما يترتب على هذا القصور المعرفي ضعف في رسم السياسات العامة وتحديد الأولويات المكانية لاحتياجاتهم ، كما تؤكد تقارير تحليلية إن أشخاص ذوي الإعاقة لا يتمتعون بإمكانيات متكافئة في الوصول إلى الخدمات الأساسية خاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية ، ويزداد هذا التحدي تعقيدا في ظل ضعف تهيئة البنية التحتية العامة وغياب معايير إمكانية الوصول إلى العديد من المرافق ، الأمر الذي يحد من الإندماج المجتمعي وعلى الرغم من إعلان العديد من الجهات الرسمية عن دعم وتجهيز بعض مراكز التأهيل إلا إن التقارير تشير إلى عدم كفاية هذه الجهود لتغطية الاحتياجات المتزايدة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خاصة في المناطق الداخلية مثل منطقة الدراسة التي يوجد بها مركز واحد لتأهيل المعاقين الذي افتتح منذ عام 1989 ويفتقر إلى مجموعة من الأجهزة والكوادر التدريبية والأقسام التي تحتاجها هذه الفئة من خدمات علاجية وقلة البرامج الكشف المبكر والتأهيل به .

النتائج

1- قصور في قواعد البيانات والإحصاءات الدقيقة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ، مما يعيق التخطيط الفعال للخدمات .

2- أظهرت النتائج من خلال الاحصائيات أن الإعاقة أكثر انتشارا في منطقة الدراسة هيا الإعاقة الحركية "الشلل" ما يشير إلى انتشار كبير للإصابات أو الأمراض المؤدية إلى العجز الحركي مما يعكس الحاجة الملحة لخدمات التأهيل الحركي.

3- أما المرض النفسي حسب الاحصائيات221 حالة وهو رقم ذو دلالة اجتماعية مهمة يعكس الحاجة إلى ادماج خدمات الصحة النفسية ضمن منظومة الرعاية .

4- تبين إن سكان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة حسب التركيب النوعي فئة الذكور أعلي بكثير من فئة الاناث حيث بلغت نسبة الذكور في منطقة الدراسة 68% بينما وجدت فئة الاناث 32 % .

5- وجود عدم تناسب بين أعداد السكان ذوي الاحتياجات الخاصة وحجم الخدمات المساندة المتوفرة من مراكز تأهيلية وتعليمية المتخصصة وتركزها في مناطق محدودة مقابل حرمان مناطق أخرى مما يخلق فجوة مكانية في فرص الوصول للخدمة.

6- يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الدراسة من الصعوبة في التنقل والوصول إلى الأماكن العامة لتلبية احتياجاتهم حيث أن معظم المباني الإدارية والحكومية لا تحتوي علي مداخل ومصاعد للأشخاص ذوي الإعاقة .

التوصيات

1- تطوير قاعدة بيانات وطنية دقيقة ومحدثة لسكان ذوي الاحتياجات الخاصة .

2- إدماج خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مخططات التنمية الحضرية للمدينة .

3- دعم وإنشاء وتطوير المراكز التأهيلية والتعليمية المتخصصة في المدن المتوسطة والمناطق المحرومة.

4- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات بالتكامل مع المؤسسات الحكومية .

5- زيادة الدعم المادي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير مراكز ونوادي ترفيهية فالبعض منهم لديه مهارات رياضية تفوق الأصحاء .

6- يجب وضع في عين الاعتبار عند تخطيط الخدمات في المستقبل تخصيص أماكن ومواقع خاصة لهذه الشريحة .

المراجع

1. أمانة التخطيط. (1978). الأطلس الوطني (ط. 1). مصلحة المساحة.
2. الأمم المتحدة. (2015). تقارير حول قضايا الإعاقة. الأمم المتحدة.
3. الأمم المتحدة. (2020). التقرير العالمي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة: موجز تنفيذي. الإسكوا.
4. الأشهب، مفيدة مصطفى. (2022). دراسة واقع الرعاية التعليمية والصحية والمالية لأطفال ذوي الإعاقة في منطقة غرب طرابلس ليبيا. مجلة القرطاس، (21)، ج
5. بوابة الوسط. (2022، 13 مارس). [تقرير حول حقوق ذوي الإعاقة]
6. التائب، رجب رمضان. (2023). أحكام تشغيل المعاقين في القانون الليبي ومدى مطابقتها للمعايير الدولية. مجلة الحق، جامعة بني وليد،(11)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

7. سيد، سليمان عبد الرحمن، وحامد، مراد محمد. (2013). الإدارة والإشراف في التربية الخاصة. دار الزهراء للنشر والتوزيع.
8. الشيباني، مختار بوسبيحة، والتائب، محمد علي. (2024). الحماية القانونية المقررة لذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات العربية والمواثيق الدولية. مجلة أبحاث، جامعة سرت، 2(16).
9. مركز المعلومات والتوثيق الصحي. (2023). التقرير الإحصائي السنوي 2023. طرابلس، ليبيا.
10. كوسيك، آن، والسهولي، رانيا إم. حامد. (2023). الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا هم أقلية طبية. المجلة الاسكندنافية لأبحاث الإعاقة، (20).
11. الكوت، سليمة رمضان، واحمودة، زينب محمد. (2025). واقع الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي. مجلة التربوي، جامعة المرقب، (27).
12. Langhi, Z., Shiitir, J. J., & Saad, R. (2020). Research studies on marginalized groups in Libya. Defender Center for Human Rights.
13. UNMAS Libya. (2019). Position paper: Libya in assistance victim (Audrey Torrecilla). Retrieved from unmas.org.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).